

وزارة النقل - قطاع النقل البحرى

الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

قرار رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٤

بشأن مقابل الانتفاع بالأراضى والمباني المملوكة للهيئة

خارج أسوار الميناء

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ باختصاصات ومسئوليات

الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن ميناء الدخيلة ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛

وعلى قرار وزير النقل رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى

رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣ بشأن تحديد مقابل الانتفاع بالأراضى والمخازن المغلقة والجمالونات

المغطاة وحجرات محطات الركاب والمجمعات الإدارية بالموانى المصرية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٧ بإضافة فئة مقابل الانتفاع

بالأراضى والمباني المملوكة للهيئة خارج أسوار الميناء إلى أحكام القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٩١

المعدل بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة فى جلسته السادسة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣٠

على استمرار التحاسب بالفئات الواردة بقراره رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٧ على الأراضى

والمباني المملوكة للهيئة خارج أسوار الميناء ؛

وعلى اعتماد السيد المهندس وزير النقل لمحضر الجلسة المتضمن هذا القرار ؛

قرار:

مادة اولى - يستمر تطبيق الفئات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٧ على الأراضى والمباني المملوكة للهيئة والواقعة خارج أسوار الميناء ، وهى كالاتى :

(ولا - الأراضى الفضاء :

- شركات أجنبية : ٣٦ دولاراً أمريكياً للمتر المربع سنوياً .

- شركات وأفراد مصريين : ٣٦ جنيهاً للمتر المربع سنوياً .

ثانياً - المباني :

- شركات أجنبية : ٨٤ دولاراً أمريكياً للمتر المربع سنوياً (سواء كانت منشأة بمعرفة الهيئة أو العميل) .

- شركات وأفراد مصريين : ٦٠ جنيهاً للمتر المربع سنوياً (إذا كانت منشأة بمعرفة العميل) .

١٢٠ جنيهاً للمتر المربع سنوياً (إذا كانت منشأة

بمعرفة الهيئة) .

مادة ثانية - تزداد الفئات الواردة بالمادة عاليه بنسبة (١٠٪) سنوياً وذلك استرشاداً

بما جاء بالقرار الوزارى رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٣

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقرار الوزارى

رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣

رئيس مجلس الإدارة

لواء بحرى / محمد أحمد إبراهيم يوسف